تحذيرات من تجاوز نسبة الفقر ٧٥٪

الناتج المحلي الإجمالي يحقق نمواً سلبياً يتراوح بين ٢٠-٣٠٪ في ٢٠١١م

الثورة /عبدالله الخولاني

حذر تقرير اقتصادي من تتجاوز نسبة الفقر في اليمن ٧٥٪ نتيجة تحقيق معدلات النمو الاقتصادي معدلات نمو سالبة في معظم القطاعات وتسريح العمالة وتوقف الأنشطة في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.

وأكد تقرير رسمي تنفرد «الثورة» بنشره أن المؤشرات الاقتصادية خلال العام الماضي٢٠١١م كشفت عن تحقيق قطاعات الاقتصاد اليمني معدلات نمو سلبية، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (وبالأسعار الثابتة) معدل نمو سلبي يقدر بحوالي (-١٥٪) وذلك نتيجة لتحقيق الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية معدل نمو سلبي بلغ (-١٧٪) وكذا نمو سلبي لإنتاج النفط بواقع (-١٤٪). كما حقق قطاع الصناعة، معدل نمو سلبي وصل إلى حوالي (-١٩٪) يليه قطاع الخدمات بـ (-١٨٪) فقطاع الزراعة (-١٠٪).

مشيرا إلى أن استمرار الجمود السياسي سيفاقم من هذا الوضع بحيث يحقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سلبي قد يتراوح بين ٢٠٪-٣٠٪ في العام ٢٠١١م مع احتمالات استمرار هذا النمو السلبي خلال العام ٢٠١٢م.

وكانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي حذرت من تزايد معدل الإعالة في المجتمع اليمني اثر انخفاض استيعاب الأيادي العاملة في الأنشطة الاقتصادية التي يديرها كل من القطاع الخاص والقطاع العام على السوء من جهة وارتفاع العرض من القوى العاملة بصورة تفوق الطلب بعدة أضعاف،في حين دعت دراسة اقتصادية حديثة الحكومة لإعادة النظر في حوافز الاستثمار، مع ربط سياسة الحوافز والإعفاءات (الضرائب- شروط الائتمان- التأمينات الاجتماعية) بمستوى التشغيل في البلد.

ان التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد اليمني على المستوى الكلي خلال الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٥م تتمثل في تواضع أداء الاقتصاد الكلي، إذ تشير البيانات إلى عدم التمكن من تحقيق أهداف النمو المستهدفة في خطتي التنمية الثانية والثالثة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وللناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية، مع حدوث تراجع في هذه المعدلات خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ م ، الأمر الذي يشير إلى عدم تمكن الخطتين من تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع وضمان لاستدامته ووفي الوقت نفسه من تحقيق معدلات نمو يستفيد منها الفقراء وتخلق فرص عمل جديدة حيث تشير اتجاهات النمو الاقتصادي وتركيبته الهيكلية إلى استمرار هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد اليمني، إذ بلغت مساهمته حوالي ٣٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في المقابل لم يتجاوز متوسط مساهمة القطاع الزراعي ١٢,٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي خلال والقطاع الصناعي (بما فيها تكرير النفط) الـ ٧,٨٪. وعلى الرغم من التراجع لقطاع النفط خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ م، إلا أن الوضع لن يتغير على أرض الواقع.

وتظهر الاتجاهات المستقبلية لحجم قوة العمل ازدياد معدل الإعالة في المجتمع اليمني حيث بلغ إجمالي قوة العمل حوالي ٤,٧ مليون نسمة عام ٢٠١٠م ويتوقع أن تصل إلى ١٠,٦ مليون نسمة عام ٢٠٣٠م وبمعدل مشاركة تبلغ ٣٥٪ بينما يشك السكان غير النشطين اقتصاديا ٥,١ مليون نسمة والسكان الدارسين ١,٨ مليون نسمة كما أن اتجاهات عرض القوى العاملة تتوقع أن يرتفع إجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل اليمني من مختلف المخرجات التعليمية من ٢٢٨ ألف عام ٢٠١٠م إلى ٣٧٩ ألف عامل في ٢٠٣٠م مما يعني ضرورة توفير أكثر من ٢٠٠ ألف فرصة عمل لاستيعاب هذه الأعداد وللحفاظ على معدل البطالة عند مستواه الحالي.

وانتقد التقرير تباطؤ الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد والتي أرجعها إلى أسباب داخلية، اقتصادية وسياسية، تتمثل بصورة رئيسية في تزايد الإيرادات النفطية، حيث أدى تزايد الإيرادات النفطية خلال معظم سنوات إلى تحقيق فوائض نسبية أو عجوزات مقبولة في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، وكذلك في تزايد حجم الاحتياطيات الخارجية لليمن، بحيث تمكنت الحكومة اليمنية من الالتزام الدقيق بسداد أقساط الديون الخارجية وفوائدها، والحفاظ على الرصيد القائم للمديونية الخارجية عند مستويات منخفضة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا ساهم كل ذلك من ناحية في عدم اتخاذ إجراءات جدية لمواصلة تنفيذ سياسات وإجراءات الإصلاحات المختلفة، وخاصة الإصلاحات المالية والنقدية المؤسسية والتنظيمية والتشريعية، ومن ناحية أخرى انتفاء عدم الحاجة للدخول في اتفاق رسمي مع الصندوق والبنك الدوليين، وبالتالي انخفض حماس الحكومة والتزامها الجاد بمواصلة برنامج التصحيح والانتقال إلى برنامج إصلاح حقيقي.

وخلص التقرير الى أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بمعدلات أسرع وأكبر تتوقف بشكل كبير على طبيعة ونوعية العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، وأنه بقدر ما ترتقي العلاقة بين القطاعين إلى مستوى كبير من الشراكة، فإن التسريع بمعدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل الجديدة وخطوات التنمية تكون أسرع وأكبر وذات آثار إيجابية وأكثر اتساعاً وانتشاراً. كما أن إقامة شراكة إيجابية وفاعلة بين القطاعين سوف تسهم في تعزيز دور القطاع الآخر، وتزيد من كفاءة وفعالية أدائه، بحيث يمكن لكل قطاع أن يوازن ويكمّل دور القطاع الآخر. كما أن نقاط القوة في قطاع معين قد تؤدي إلى تقوية نقاط الضعف في القطاع الآخر. إن الأهمية النسبية التي يحتلها القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لا تعكس فحسب أهمية ودور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وإنما - وهذا هو المهم- وجود إمكانيات متاحة وفرص كبيرة وواسعة للقطاع الخاص تمكّنه من المساهمة، إذا ما توفرت لها البيئة المناسبة والمناخ الملائم، بدور أكبر في تسريع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل أكثر.

رأي اقتصادي

مفهوم الخدمات المصرفية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

● ليس بخاف على من يعمل بالقطاع المالي والمصرفي أن مفهوم الخدمات المصرفية والمالية قائم على مقاربة خدمة الزبائن وتقديم أفضل الخدمات والمنتجات والاستماع إلى رغبات وحاجات الزبائن قبل بيعهم أي منتج من أجل خلق علاقة متينة وصلبة تقوم على أساس احتياجي، لأن المصارف والمؤسسات المالية عادة لديها قاعدة واسعة من المنتجات في مجال الخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى امتلاكها مراكز متخصصة تعنى بالتحليل والدراسة باعتبارها المزود للخدمات وتستطيع تلبية الحاجات المختلفة للزبائن، وعلى هذا الأساس وبعد تحديد مشترك مع الزبائن لحاجاتهم، تقوم المصارف والمؤسسات المالية بتقديم أفضل الخيارات بالمفهوم القائم على تقديم منتجات وخدمات أكثر تنافسية، فالزبائن المستثمرين أصبحوا يسعون نحو تنويع استثماراتهم في مختلف الأسواق، لذلك فإن المصارف والمؤسسات المالية تسعى لتلبية رغباتهم من خلال تقديم حلول جيدة على صعيد الاستثمار في العقارات للمستثمرين والزبائن التقليديين الذين يتجنبوا المخاطر أو الدخول في استثمارات غير مضمونة العائد وهذا النوع من الاستثمار العقاري يؤمن لهم عائدات مضمونة في مواقع متميزة إلى جانب الاستشارة والنصح وإدارة الأموال عبر عقود ائتمانية والعديد من المنتجات الأخرى كالصناديق ذات الرأس المال المضمون وصناديق الاستثمار المباشر في أسهم الشركات غير المدرجة على البورصات إلى جانب صناديق خاصة تعني بالاستثمار في مجالات التكنولوجيا وخلف منتجات تلبي حاجات الزبائن بهدف المحافظة على أموالهم مع اعتماد استمارات تعتمد على مبدأ التنوع وطلباً متزايداً كإدارة صناديق استثمارية اسلامية تتوافق مع الشريعة الإسلامية ومرتكزة على ثلاثة منتجات أساسية كالاستثمارات في محافظ مالية مدارة بالطريقة الإسلامية والمتاجرة بالعقارات أوالسلع للزبائن الذين يريدون هذا النوع وبهدف تحديد مكامن الفرص عن كثب لهذه الصناعة فالخدمات المصرفية المالية الإسلامية باتت خياراً حتمياً بالنسبة للزبائن والمستثمرين والمصارف والمؤسسات المالية منذ أعوام عدة.

ارتفاع التمويلات المصرفية للصادرات إلى ٧,٨ مليار ريال

خاص/الثورة

سجلت التمويلات والقروض المصرفية الموجهة لتمويل الصادرات في نوفمبر ٢٠١١م ارتفاعاً طفيفاً إلى ٧ مليارات و٨٣٩ مليون ريال وذلك من ٧ مليارات و٨١٣ مليون ريال في أكتوبر٢٠١١م.

وبينت نشرة التطورات المصرفية أن التمويلات المصرفية زادت في نوفمبر بنحو٢٦ مليون ريال.

وشهدت التمويلات المصرفية الموجهة لتمويل الصادرات ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الماضية حيث زادت من مليارين و١٤٢ مليون ريال في عام ٢٠٠٤م إلى ٤ مليارات و٥٤٥ مليون ريال في عام ٢٠٠٨م ثم قفزت إلى ٩ مليارات و٤٠٤ ملايين ريال في عام ٢٠١٠م.

ورغم الارتفاع الملحوظ في التمويلات المصرفية للصادرات، إلا أن هذه الأرقام ما تزال متواضعة للغاية إذا ما تم مقارنتها بحجم القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف للقطاعات الاقتصادية، حيث لا تتجاوز نسبتها ١,٨٪ من إجمالي التمويلات. الأمر الذي يشير إلى ضآلة التمويلات المصرفية الموجهة للصادرات، مما يؤكد الحاجة لزيادتها في الفترة القادمة.

١٠٣٠ مليار ريال صافي المطالبات على الحكومة في نوفمبر ٢٠١١م

خاص/الثورة

بلغ صافي المطالبات على الحكومة في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١١م رصيداً مدينا بـ١٠٣٠ مليار ريال مقارنة مع رصيد مدين بـ٩٧٤ مليار ريال في شهر أكتوبر ٢٠١١م.

وبينت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي أن الرصيد المدين على الحكومة ارتفع بنحو ٥٦ مليار ريال.

وبلغ صافي المطالبات على الحكومة ٧٨٠,٤ مليار ريال في عام ٢٠١٠م مقابل رصيدا دائن بـ٥٣٢,٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٩م.

وكان صافي المطالبات على الحكومة قد سجل رصيدا مدينا في شهر يوليو٢٠١٠م بنحو ٦٥٨,٨ مليار ريال.

دراسة تؤكد على ضرورة الاستمرار في عملية تحديث وتطوير الهيكل المؤسسي والتنظيمي للبنك المركزي

خاص/الثورة

أكدت دراسة علمية على ضرورة الاستمرار في عملية تحديث وتطوير الهيكل المؤسسي والتنظيمي للبنك المركزي من خلال العمل على إعادة هيكل البنك المركزي بتطوير وظائفه وهيكله التنظيمي وكذلك تطوير أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها وبما يمكنه من تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار المحلية وفي سعر صرف الريال اليمني وضمان الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

ونبهت إلى أهمية توسيع نطاق الشفافية ونشر المعلومات بتطوير موقعه على شبكة الانترنت وكذلك عن طريق تطوير طرق وأساليب نشر البيانات النقدية والمصرفية والمديونية الداخلية والخارجية ورفع مستوى جودتها بما يضمن إحكام سيطرة البنك المركزي على المتغيرات النقدية وزيادة تأثيرها عليها وتفعيل أداء الإدارات ذات العلاقة بالبحوث والدراسات النقدية المصرفية وفي مجالات أسعار الصرف والتضخم وموازين المدفوعات.

وأكدت الدراسة التي أعدها الدكتور طه الفسيل على أهمية رفع مستوى كفاءة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية إذ أن نجاح كل من السياستين في تحقيق أهدافها بصورة كبيرة على مدى تكامل دورهما ووجود آلية مؤسسية تضمن التناسق بين أدوات وأهداف السياستين من ناحية وتكامل دور كل منهما في معالجة الاختلالات الاقتصادية وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان استدامته من ناحية أخرى وفي الوقت نفسه تفعيل دورهما الإنمائي والاستثماري.. وبين الفسيل أنه يمكن رفع مستوى كفاءة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من خلال إنشاء مجلس مشترك للتنسيق من مسئولي الجهات المعنية يعمل على ضمان اتساق مكونات السياستين إلى جانب ممثلين عن الجهات الحكومية المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات التجارية الداخلية والخارجية وبما يضمن الاتساق الكامل بين كافة السياسات الاقتصادية الكلية في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة وتوجهاتها المختلفة في إطار أهداف وسياسات وإجراءات متفق عليها بصورة كاملة بين هذه الجهات الحكومية كما يمكن لهذا المجلس إعداد برنامج قصير الأجل لاستعادة التوازنات المالية والنقدية وضبط ميزان المدفوعات وإعداد برنامج متوسط الأجل للتعامل مع الاختلالات الهيكلية وكذلك إعداد برنامج عمل طويل الأجل يضمن تحقيق أهداف النمو والإصلاح الهيكلي والمؤسسي.

وشددت الدراسة على ضرورة تفعيل دور السياسة النقدية في حفز النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار وذلك من خلال إتاحة موارد مالية أكبر للمشاريع الاستثمارية وذلك عن طريق خفض الاحتياطي القانوني الذي تلتزم البنوك والمصارف التجارية بإيداعه لدى البنك المركزي في حالة تبنيها أو مشاركتها في إقامة وإنشاء مشاريع استثمارية إنتاجية أو تمويلها مشاريع استثمارية إنتاجية بنسب محددة.

المساعدات النقدية في دورة تدريبية بتعز

تعز/سبأ

اختتمت بكلية الآداب جامعة تعز أمس دورة تدريبية للمستهدفين ضمن برنامج المساعدات النقدية المشروطة، نظمتها وحدة مشروع المساعدات النقدية المشروطة بالإدارة العامة بصندوق الرعاية الاجتماعية وتمويل المفوضية الأوربية.

وهدفت الدورة على مدى يومين إلى تنمية قدرات ١٠٥ من مدراء مكاتب التربية والمدارس ومدراء فروع صندوق الرعاية وتعليم الفتاة بالمحافظة ومديريات خدير وشرعب الرونة وشرعب السلام حول المشروع وأهدافه ومصادر تمويله ومبالغ الدفع للمستهدفين إضافة إلى توعيتهم بأهمية صحة البيانات والتقارير المرفوعة ودقتها.

وأوضح مدير وحدة المساعدات النقدية المشروطة بالإدارة العامة للصندوق الاجتماعي رحمة الصوفي أن البرنامج يسهم في التخفيف من الفقر وتحسين مستوى معيشة الأسرة من خلال المبالغ المالية التي سيتم دفعها أثناء فترة البرنامج لأبناء الأسر المستفيدة من ضمان الرعاية الاجتماعية الملتحقين بالتعليم.

وقالت: "إن البرنامج في مرحلته الثانية التي تم تدشينها السبت الماضي ويستمر حتى الأحد المقبل بمحافظة تعز يستهدف تدريب ٨٠٠ متدرب ومتدربة من ١٠ مديريات "المخاء ومقبنة وصبر وشرعب السلام وخدير وشرعب الرونة والقاهرة والمواسط والشمايتين وماوية" لتقديم مساعدات نقدية لعدد ٤٠ ألف طالب وطالبة من الأسر المستفيدة من حالات الضمان الاجتماعي مقارنة بالعام الماضي الذي كان عدد ثمانية آلف و٥٠٠ طالب وطالبة.

ولفتت إلى أن غدا السبت سيتم النزول الميداني للمتدربين لعملية التسجيل بالمدارس المستهدفة بالمديريات العشر إضافة إلى عقد ورشة عمل لفريق المسجلين من وزارة التربية والتعليم وصندوق الرعاية الاجتماعية

البقاء لله

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره نعزي الزميل

فؤاد المصباحي

لوفاة المغفور له والده

سائلين العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته .. ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان .. إنا لله وإنا إليه راجعون.

المعزون

محمد شبيطة عبدالله الخولاني
نبيل الحيدري عادل الحزمي
محمد القراري عبدالناصر الهلالي
عبدالرحمن مطهر عدنان الصنوي
عبدالواسع الحمدي